

■ ■ الحلقة السابعة والثلاثون

... مؤشرات الخيانة

طوال شهرى (مارس وإبريل من عام ٢٠١٣) كانت مؤسسة الرئاسة لا تُبالى من تردى الأوضاع فى مصر ، وكانت لا تُدرك حالة الإنقسام التى وصلت إليها البلاد ، وكانت - أيضاً - لا تُعير أى إهتمام للإخترافات التى تعرض لها الأمن القومى المصرى وتزايد حجم التهديدات لمصر وجيشها وشرطتها وقضاءها وشعبها بالكامل .. وفى الوقت ذاته كانت القوات المسلحة دائماً ما تُبدى ملاحظاتها لمؤسسة الرئاسة خوفاً على مصر من السقوط لكن جميع ملاحظاتها لم تكن محل إهتمام «محمد مرسي» الذى «ول وجهه شطر» مكتب الإرشاد فقط ، ولم يكن يستمع إلى أى جهة أخرى ..

لذلك كانت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والسيادية يراقبون الأحداث ويتربصون الموقف عن كثب،، وظهرت عدة مؤشرات هامة جعلتهم يتخوفون على مصر من إنجرافها لمصير مجهول.

.. وهذه المؤشرات هي :

- (المؤشر الأول) : ما صدر عن «مؤتمر هرتسليا» الذى

نظمته إسرائيل فى منتصف مارس ٢٠١٣ وأعلنوا فيه صراحةً عن

«إقترب إعلان اليهودية» الخالية من أى فلسطينى بعد الإطمئنان على تنفيذ المخطط الذى تم الإتفاق عليه مع جماعة الإخوان والذى يقضى بتهجير (عرب ٤٨) خارج الأراضى التى تحتلها إسرائيل مع ضم جزء من سيناء لـ (غزة) لتصبح «غزة الكبرى»، وخلال المؤتمر أيضاً تم الكشف عن تجهيز وثائق إسرائيلية مصحوبة بخرائط سرية لتقسيم عدد من البلاد العربية ومنها : العراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان ، والسعى لإنشاء دول صغيرة للأقليات فى المنطقة العربية ومنها : الدروز والشيعية والأكراد من أجل تفكيك الدول العربية وضمان أمن إسرائيل .. وأخطر ما كشفت عنه الوثائق والخرائط الإسرائيلية هو : مخطط لـ «تقسيم مصر» إلى (٤) دول هى كالاتى :

١- (دولة نوبية) : تبدأ من «النوبة» جنوباً حتى تضم جزءاً من الأراضى فى شمال السودان .

٢- (دولة قبطية) : تشمل كل محافظات الصعيد.

٣- (دولة إسلامية) : يتم إعلانها على ٤٠ ٪ من الأرض المصرية.

٤- (دولة سيناء) : لتصبح سيناء تحت «الحكم الذاتى» على غرار نظام الأكراد فى العراق ، ويكون لدولة سيناء (برلمان وحكومية محلية خاصة بها)، ثم بعد ذلك يتم طرح على أهالى دولة سيناء «حق تقرير المصير» وإجراء إستفتاء

للأهالى بها تحت رعاية وحماية وتنفيذ الأمم المتحدة من أجل إختيار أهالى سيناء هل يريدون الانضمام لإسرائيل أم لمصر ؟

- (المؤشر الثانى) : ما صدر عن «حسين عبدالقادر هلال - وزير البيئة السودانى» والذي يعتبر من أبرز مستشارى الرئيس السودانى عمر البشير حينما قال فى حديث مُسجل على التليفزيون الرسمى السودانى نصاً (إن الرئيس المصرى محمد مرسى تعهد بالموافقة على ضم حلايب وشلاتين للسودان)، ليس هذا فقط لكن بعدها بساعات قليلة خرج «محمد مهدي عاكف - المرشد العام السابق للإخوان» وقال نصاً (جماعة الإخوان لا تُمانع ضم حلايب وشلاتين للسودان) .. ((بعدها قامت القوات المسلحة بإصدار بياناً رسمياً برفض أى تنازل عن حبه رمل مصرية واحدة ورفض ما جاء على لسان محمد مرسى وما جاء على لسان مستشار عمر البشير)) .

- (المؤشر الثالث) : قيام «محي الدين الزايط - عضو مجلس شورى الإخوان وهو من يكتب رسائل مرشد الإخوان الإسماعيلية لأعضاء الجماعة» بإلقاء قصيدة شعرية على أعضاء الجماعة فى شرق القاهرة تحمل إساءة بالغة للقوات المسلحة وللقائد العام الفريق السيسى ، وتم تصويره فيديو وهو يُلقى القصيدة ونشر الفيديو على اليوتيوب ، وكانت كلمات الإساءة - التى إنتشرت بسرعة مذهلة بين جموع المصريين - تقول ((فى السِّلَم تراهم فرساناً .. فى الحرب خزايا وفرار .. لو كان لديهم إحساساً .. لتحرك جيشاً جرار .. ما قيمة جيش من أُسِدٍ .. إن كان يقودهم فأر)) .. ((على غرار ذلك : أصدرت القوات المسلحة بياناً شديد اللهجة برفض أى إهانة للقوات المسلحة وقياداتها وأن رد الفعل سيكون قاسياً لكل من تُسول له نفسه التمادى فى إهانة قيادات الجيش إستناداً إلى القانون العسكرى)) .

- (المؤشر الرابع) : بدأ بعض المواطنين العاديين فى التوجه إلى مكاتب

الشهر العقاري لعمل توكيلات للفريق السيسي لإدارة شئون البلاد وكانت البداية في مدن القناة ثم إنتشرت الفكرة في ربوع مصر ، وسريعاً كانت الفكرة تنتشر في الدول العربية والأوروبية حيث توجه عدد كبير من المصريين إلى مقرات السفارات المصرية بالخارج ومنها «الإمارات والسعودية والكويت والبحرين» لعمل توكيلات للسيسي لإدارة شئون البلاد .. لكن قام وزير العدل المستشار أحمد مكي بتوبيخ مديرة الشهر العقاري وإعطائها تعليمات بعدم الموافقة على عمل توكيلات سياسية للسيسي ، وتم منع المواطنين من عمل التوكيلات وكانت النتيجة أن توصل البعض إلى كتابة «ورقة تمرد على محمد مرسي» .

---- كانت التعليمات الصادرة من مكتب الإرشاد تتلخص في ضرورة الإسراع في تنفيذ مخططات الجماعة بأى طريقه مُستغلين تحكُّم «مرسي» في شئون البلاد ، ولذلك قرروا الإسراع في الإنتهاء من صراعهم مع القضاة والنزول بـ (سن معاش القضاة) إلى (٦٠ عاماً) وإجراء تعديلات خطيرة في قانون السلطة القضائية تخدم أهداف الإخوان وزيادة قبضتها على القضاء ، وتزايدت حالات الصدام مع القضاة الذين رفضوا أى إستحواذ للإخوان على القضاء ، مما دعا «محمد مرسي» إلى الإعلان عن تنظيم (مؤتمر العدالة) تحت رعاية مؤسسة الرئاسة ، لكن جموع القضاة ونادى القضاة تحديداً برئاسة المستشار أحمد الزند رفضوا الحضور وأعلنوا في بيان رسمي عن مقاطعتهم لمؤتمر العدالة ورفض قانون السلطة القضائية ، وتزايدت الفجوة بين الرئاسة والقضاة.

.. فجأة وفي (١٥ مايو ٢٠١٣) إستطاعت الأجهزة الأمنية رصد مكالمة تليفونية بين («أيمن الظواهري - الأمير» و «محمد مرسي - الرئيس») وفي هذه المكالمة كان «الظواهري - زعيم تنظيم القاعدة» يُلقن «مرسي» عدة قرارات لا بد له من إتخاذها في معركته مع القضاء ، وتوضح المكالمة أيضاً حجم عداء جماعة الإخوان للقضاء المصري مُستخدمين خدعة (التطهير) .. وإلى نص المكالمة :

- الأمير : السلام عليكم ورحمة الله يا «أخ مرسي».
- الرئيس : وعليكم السلام ورحمة الله يا «شيخنا».
- الأمير : ماذا يحدث من القضية يا «أخ مرسي» ؟.
- الرئيس : لا تقلق يا شيخنا .. إننى أستعد للتطهير.
- الأمير : بصراحة يا «أخ مرسي» أنت من الواجب عليك إتخاذ عدة قرارات سريعة فى هذا الشأن.
- الرئيس : أستعد لتطهير القضاء .. بل إننى أستعد لتطهير كافة مؤسسات الدولة .
- الأمير : إنى أرى أنه لابد من «إلغاء القضاء».
- الرئيس : سنُطهر القضاء سريعاً .
- الأمير : ويجب عليك «تطبيق الجلد».
- الرئيس : سنُطهر كل المؤسسات.
- الأمير : ويجب عليك «تطبيق حد الحراة».
- الرئيس : إن شاء الله يا «شيخنا».
- الأمير : بارك الله فيك ، وسدد خُطاك.
- الرئيس : نحتاج دعمكم يا شيخنا بإستمرار .
- الأمير : وفقك الله ونحن معك وإخواننا فى كل الجماعات الجهادية.

